المحتويات:

الفقر: مؤشرات القياس والسياسات

إعداد: د. علي عبد القادر علي

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص. وقد اتفق المجتمع الدولي، من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وفي عام 1996، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينات، عُرفت هذه الأهداف بإسم "الأهداف الدولية للتنمية"، وقد ضُمنت في إعلان الألفية الذي صدر عن قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وأضيفت إلى ثلاثة عشر هدفاً أخرى أصبحت تعرف جميعها "بأهداف الألفية للتنمية".

وفي تقديمهم لتقرير "نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية" ذكر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ودونالد جونسون الأمين العام لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وهورست كوهلر المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وجيمس ولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي أن "مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتنا".

> اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادر عن قمة الألفية.

وبإعادة الاهتمام إلى قضايا الفقر والإقلال منه في إطار التنمية، أكتسب تحليل الفقر أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة والتي تسارع معدل تراكمها في العشر سنوات الماضية، ليس فقط من الناحية التطبيقية وإنما أيضاً من الناحيتين النظرية والمنهجية. وبالرغم من وجود العديد من المنهجيات لدراسة ظاهرة الفقر إلا أن المنهجية الاقتصادية الكمية هي المهيمنة على الأدبيات الاقتصادية والتنموية. تعتبر منهجية الاستطاعة، أو المقدرة، على توفير خيارات متعددة في الحياة، التي تقدم بهما بروفسور أمارتيا سن، من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمحاولة لصياغة مؤشر تجميعي ليعكس مفهوم الاستطاعة يعرف بمؤشر التنمية البشرية انظر، (سن 1999).

تعتبر منهجية الاستطاعة، أو المقدرة، على توفير خيارات متعددة في الحياة من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر.

يعرف الفقر تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمي لظاهرة الفقر، بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. أنظر على سبيل المثال، (البنك الدولي 1990). ونسارع لنلاحظ أن هذا التعريف لا يختلف جوهرياً عن التعريف الذي جاء به الإمام الغزالي (1991) في سفره الموسوعي "أحياء علوم الدين" حيث عرف الفقير بقوله أن "كل فاقد للمال نسميه فقيرا" ويميز بين خمسة أحوال للفقر هي الزهد، والرضى، والقنوع، والحرص والاضطرار. ويعرف حالة الاضطرار "بأن يكون ما فقده "الشخص" مضطراً إليه كالجائع الفاقد للخبز والعاري الفاقد للثوب".

على أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". ويحسب "خط الفقر" عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس "الإنفاق الاستهلاكي" في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة. ومهما يكن من أمر مفهوم مستوى المعيشة المستخدم، تبقى المسألة التطبيقية هي اختيار ملائم لخط الفقر.

على الرغم من أن اختيار خط للفقر يلائم حالة التحليل كان عملاً تطبيقياً، إلا أن رافاليون (1998) حاول إيجاد سند نظري لـه في إطار نظرية المستهلك، أو نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث عرف خط الفقر بأنه "التكلفة النقدية لفرد معين، في زمان ومكان معينين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي"، وحيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك.

في ظل هذا التبرير النظري لمفهوم خط الفقر يمكن التفريق بين خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي، وحيث يُعرف خط الفقر المطلق على أنه "قيمة حقيقية ثابتة، مع الزمان والمكان"؛ بينما يعرف خط الفقر النسبي على أنه "يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة". ويقترح رافاليون (1998) أنه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر المعرف على دالة الرفاه. إلا أن ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتاً بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي: "فتحديد مستوى مرجعي لدالة المنفعة مع الزمان والمكان لا يعنى ثباته بالنسبة للقوة الشرائية، إذ أن ذلك يعتمد على محددات الرفاه". هذا وقد درجت الأدبيات الدولية على استخدام خط فقر مطلق لأغراض تقدير انتشار الفقر في مختلف أقاليم العالم حيث قدر خط الفقر الدولي الحقيقي بدولار واحد في اليوم للفرد باعتبار القوة الشرائية المكافئة للدولار. وينطوي هذا الإجراء على قدر كبير من الاعتباطية الأمر الذي ينتج عنه نتائج مضللة فيما يتعلق بدرجة انتشار الفقر في العالم وكذلك باتجاهات تغير الفقر مع الزمن. وقد ترتب على هذه الاعتبارات أن اشتملت أحدث تقديرات الفقر لمختلف أقاليم العالم النامي، وتطوراته مع الزمن خلال الفترة من منتصف الثمانينات وحتى عام 2000، على نتائج تستند على تقديرات لخط الفقر النسبي فيما بين الأقاليم، وإن تم إعتبار هذا الخط ثابتاً مع الزمن (أنظر على سبيل المثال سن ورافاليون 2000).

يعرف خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان، وخط الفقر النسبي بأنه يتغير مع الزمان والمكان.

أولا: أهم طرق قياس خط الفقر:

يعتبر بروفسور مارتن رافاليون، الذي يعمل حالياً في البنك الدولي، من أهم المساهمين في قضايا قياس الفقر والسياسات التي تؤثر في ظاهرة الفقر، كما يعتبر البروفسور أنتوني أتكنسون، من جامعة أكسفورد، والبروفسور أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد لعام 1998، والذي يعمل في جامعة كمبريدج، من الرواد الذين وضعوا الأسس النظرية لقياس الفقر.

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين: الطرق الذاتية والطرق العلمية. تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول "كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟"، حيث يتم شرح ما يقصد بالإحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي. وقد استنبطت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء" وهي منهجية إرتبطت بمساهمات بروفسور روبرت شامبرز (أنظر على سبيل المثال شامبرز (1997، 1994)؛ وأيضاً ناريان (2000). أما الطرق العلمية لقياس خط الفقر فأشهرها طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية" وطريقة "تكلفة الحاجات الأساسية". هذا وتعزى طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية" إلى قرير و ثوربيك (1986)، بينما ترجع طريقة تكلفة الحاجات الأساسية إلى راونتري (1901). وتعتمد الطريقتان على مفهوم احتياجات الأفراد من الطاقة التي يوفرها الغذاء.

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين: الطرق الذاتية والطرق العلمية.

تقوم منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعتين للأمم المتحدة، بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على نشاط حيوي وذلك لمختلف أقاليم العالم ولمختلف بيئات العمل. وتعتمد طريقة استهلاك الطاقة الغذائية على هذه المعايير التغذوية بمحاولتها التعرف على "الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافياً لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة سلفاً" بواسطة المنظمتين المشار إليهما. ويلاحظ في هذا الصدد أن الاستهلاك الفعلي للطاقة الغذائية يتفاوت بين الأفراد حسب مستويات الإنفاق.

أ. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

يحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة أو عائلة: استهلاك السعرات الحرارية، c، وإجمالي الإنفاق على الغذاء y_f (بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراؤه من السوق وذلك الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة أو الأسرة). على هذا الأساس يمكن تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$\ln y_f = a + bc \qquad (1)$$

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة، وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة، c^*، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$z = e^{a+bc^*} \qquad (2)$$

يتطلب تطبيق هذه الطريقة معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر، واستهلاك الطاقة الغذائية وحجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر. وتتوفر كل المعلومات، فيما عدا استهلاك الطاقة الغذائية، في مسوحات ميزانية الأسرة التي عادة ما تجريها الدول لمختلف الأغراض. ويمكن تقدير استهلاك السعرات الحرارية من جداول الغذاء المتوفرة لمختلف الدول والتي تعطي معاملات للتحويل للسعرات بالكيلو جرام لمختلف أنواع الغذاء.

يلاحظ أن مسوحات ميزانية الأسرة عادة ما تجمع المعلومات لمستوى الأسرة إلا أن تقدير معادلة تكلفة السعرات الحرارية يستند على منطق المستهلك الفرد ومن ثم عادة ما يتم تحويل معلومات الأسر إلى ما يسمى "بمكافئ الفرد البالغ". حيث يعرف "ميزان مكافئ الفرد البالغ" بأنه رقم يدلنا على مستوى الدخل الذي تتمتعان فيه أسرتين تختلفان في تركيبتهما، النوعية والعمرية، بمستوى رفاه متساو.

ب . طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية:
هي الطريقة التي بادر بها راونتري (1901) حيث عَرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي. وحيث عَرف الفقراء على أنهم أولئك الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة "حزمة معينة" من السلع تشتمل على سلع غذائية إستناداً على معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية. وقد طبقت هذه الطريقة لحساب خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي حيث x^* ترمز إلى حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء و p ترمز لأسعار هذه السلع:

$$z_f = \sum p_j x_j^* \qquad (3)$$

وفي حالة الولايات المتحدة حيث استخدم معامل لتحويل حزمة السلع الغذائية الأساسية x^* إلى خط الفقر على النحو التالي:

$$z = z_f + z_n = \Phi \sum p_j x_j^* \qquad (4)$$

حيث z_n هي إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية و Φ هي معامل التحويل والذي أُخذ على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق وقد قدر وقتها على أنه يساوي 3 ، بمعنى أن نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة قد كان مساوياً للثلث. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن رافاليون (1998) قد اقترح طريقة لتقدير الاحتياجات الأساسية من السلع الأخرى تتسق مع متطلبات نظرية المستهلك وتُعمم الطريقة التي استخدمت فيما سبق والتي إعتمدت على نصيب الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق.

ومهما يكن من أمر، تنطوي هذه الطريقة على اختيار عدد من السلع التي تمثل النمط الغالب في غذاء من يعدون فقراء عموماً وتحديد متطلبات التغذية للنشاط البدني العادي ثم استخدام الأسعار السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي ثم إضافة تكلفة السلع الأخرى المطلوبة. وفي مساهماته المعمقة والدؤوبة لجعل قياس خط الفقر متسقاً مع نظرية المستهلك، ونظرية الرفاه التي تعتمد عليها، اقترح رافاليون الحصول على خط الفقر بواسطة تعديل خط الفقر الغذائي z_f بزيادته بنصيب الإنفاق على السلع غير الغذائية للأسر التي حققت الإنفاق على الاحتياجات الأساسية.

ثانيا: مؤشرات قياس الفقر:

يُمَكننا خط الفقر من التعرف على الفقراء على أنهم أفراد تلك الأسر التي لا تستطيع إنفاق ما يكفي لمقابلة تكلفة الاحتياجات الأساسية كما يلخصها خط الفقر z. وتُعنى مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع. ولأغراض إسناد مثل هذا القياس إلى مرتكزات منطقية اقترح بروفسور أمارتيا سن (1976)، بديهيتين لابد من استيفاؤهما بواسطة مؤشرات قياس الفقر؛ الأولى هي بديهية الرتابة التي تقول أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء لابد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر. والثانية بديهية التحويلات والتي تقول انه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويل للدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر دخلاً لابد وأن يودي إلى زيادة الفقر.

تعنى مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعانون منها.

كما هو معروف، فإن أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً، وأسهلها فهما، هو مؤشر تعداد الرؤوس الذي يُعرف على أنه نسبة عدد الفقراء، q، من إجمالي السكان في المجتمع، n، وعادة ما يرمز إليه بالحرف H على النحو التالي:

$$H = \frac{q}{n} \qquad (5)$$

ويلاحظ على هذا المؤشر أنه لا يستوفي متطلبات بديهيتي الرتابة والتحويلات. وأدت هذه الملاحظة إلى انفجار الأدبيات التي هدفت إلى تطوير مؤشرات للفقر تحترم متطلبات هاتين البديهيتين، كما توسعت أدبيات قياس الفقر من حيث عدد البديهيات التي ينبغي احترامها بواسطة مؤشرات قياس الفقر. هذا وقد قام زينق (1997 و 2000) باستعراض لهذه الأدبيات وتمكن من حصر سبعة عشر بديهية وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر.

بملاحظة أن بديهية التحويلات تعكس اهتماما بمفهوم الحرمان النسبي ما يتطلب أن يكون مؤشر قياس الفقر حساساً لرفاهية أفقر الفقراء، طور فوستر وقرير وثوربيك (1984)، مؤشراً للفقر أخذ يعرف بإسمهم، حيث تم إدخال أوزان على الفجوة النسبية للإنفاق لتعكس الإهتمام برفاه أفقر الفقراء، وقد وقع اختيارهم للفجوة عينها لتكون هذه الأوزان وذلك على النحو التالي:

$$P_{\alpha} = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^{q} \left[\frac{z - y_j}{z} \right]^{\alpha} \qquad (6)$$

حيث α غير سالبة وأكثر من الواحد تعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء وحيث q هي عدد الفقراء. يلاحظ أن مختلف القيم لهذا المعطى تؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة، وأن القيم المرتفعة تعكس اهتماما أكبر برفاه أفقر الفقراء، وذلك على النحو التالي:

$$P_o = H = \frac{q}{n} \quad ; \quad \alpha = 0 \qquad (7)$$

$$P_I = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^{q} \frac{(z - y_j)}{z} = \frac{q}{n} \left(1 - \frac{y_p}{z}\right) = H\left(1 - \frac{y_p}{z}\right) ; \quad \alpha = 1 \qquad (8)$$

$$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\frac{(z-y_j)^2}{z} \quad ; \quad \alpha = 2 \qquad (9)$$

حيث y_p هي متوسط دخل الفقراء. وكما هو واضح فإن المعادلة رقم (7) تعطي مؤشر عدد الرؤوس والذي يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع؛ والمعادلة رقم (8) تعطي مؤشر فجوة الفقر، والذي يقيس عمق الفقر؛ والمعادلة رقم (9) تعطي مؤشر تربيع فجوة الفقر، والذي يقيس مدى حدة الفقر. وتمثل هذه المؤشرات أكثر المؤشرات استخداما في الأدبيات التطبيقية. أما قيمة كل من هذه المؤشرات فتتراوح بين صفر (لحالة عدم وجود الفقر) إلى واحد صحيح، وعادة ما يُعبر عن مؤشر الفقر كنسبة مئوية بحيث كلما ارتفعت النسبة كلما كان الفقر مرتفعاً.

تعتمد درجة الفقر، كيفما قمنا بقياسها، على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني وعادة ما يعبر عن ذلك من الناحية النظرية بكتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة P على أنه دالة في خط الفقر z، ومتوسط الدخل في المجتمع μ ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع θ، على النحو التالي:

$$P = P(z,\mu,\theta) = P(\frac{\mu}{z},\theta)\ ;\ \frac{\partial P}{\partial \mu} < 0, \frac{\partial P}{\partial z} > 0, \frac{\partial P}{\partial \theta} > 0 \qquad (10)$$

حيث يتوقع أن يقل الفقر مع ارتفاع متوسط الدخل، مع ثبات بقية العوامل، بينما يتوقع أن يزداد الفقر كلما ارتفع خط الفقر، وكلما ارتفعت درجة عدم عدالة التوزيع، مع ثبات العوامل الأخرى في كل حالة.

يتم تلخيص حالة توزيع الإنفاق في المجتمع عادة، على شكل منحنى لورنز وهو منحنى يتم رسمه في مثلث قائم الزاوية ومتساو الأضلاع في مربع ضلعه واحد صحيح يمثل محوره الأفقي الشرائح السكانية المتراكمة من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل محوره الرأسي الشرائح الإنفاقية المتراكمة المقابلة للشرائح السكانية بمعنى أنصبة الشرائح السكانية في إجمالي الإنفاق. هذا ويمثل وتر هذا المثلث حالة العدالة الكاملة التي يحصل فيها كل فرد في المجتمع على متوسط دخل المجتمع. وعليه كلما كان منحنى لورنز بعيداً عن وتر المثلث كلما كانت هنالك عدم مساواة أكبر في توزيع الإنفاق.

هذا وبينما تتوفر العديد من مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق يستند معظمها على الطرق الإحصائية، إلا أن أشهر هذه المؤشرات وأكثرها استخداما هو معامل جيني، الذي يعتمد على منحنى لورنز. ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. وعلى الرغم من وجود عدة طرق لتعريف معامل جيني إلا أنه يساوي نصف متوسط الفروقات النسبية حيث يعرف متوسط الفروقات النسبية على أنها متوسط الفروقات المطلقة بين كل جزء من مستويات الإنفاق.

ثالثا: السياسات الاقتصادية والفقر:

تُمكننا كتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة كما في المعادلة رقم (10) من استكشاف وقع السياسات الاقتصادية التجميعية على الفقر، وذلك بعد ملاحظة أن حالة توزيع الإنفاق في المدى القصير لا تتعرض للتغير والتبدل نسبة لطبيعتها الهيكلية، بمعنى أن يظل مؤشر عدم المساواة في التوزيع ثابتاً. وعلى هذا الأساس يتوقع أن تؤثر السياسات في حالة الفقر من خلال تأثيرها على الدخول وعلى تكلفة المعيشة كما يقيسها خط الفقر. وعليه، يتوقع، من الناحية التحليلية، أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعية، والتي عادة ما تتبعها الحكومات لأغراض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير، على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة (أنظر على سبيل المثال، أجينور 1998).

تؤثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات لأغراض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير، على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة.

تشتمل الطرق المباشرة أساساً على وقع السياسات على دخول العاملين خصوصاً في القطاع العام سواء جاء هذا الوقع نتيجة لسياسات التشغيل وتخفيض العمالة في القطاع العام، أو نتيجة للتأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع والخدمات وإلغاء أنظمة التقديمات الاجتماعية المختلفة. وهذه القناة المباشرة تتمحور حول سياسة الإنفاق الحكومي. من جانب آخر تشتمل القنوات غير المباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي.

1. قناة الإنفاق الحكومي:
في غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام مباشراً بمعنى أن يترتب عليها زيادة في الفقر يعكسها الارتفاع في مؤشر عدد الرؤوس. كذلك الحال فإن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد بحيث ينزلق بعضهم إلى ما دون خط الفقر ومن ثم يزداد الفقر معبراً عنه بمؤشر عدد الرؤوس.
بالإضافة إلى ذلك، يؤدي إلغاء الدعم على السلع والخدمات، خصوصاً تلك التي يستخدمها الفقراء، إلى زيادة الفقر مباشرة عن طريق الارتفاع في مؤشر عدد الرؤوس وعن طريق تعميق الفقر معبراً عنه بمؤشر فجوة الفقر.

وكما هو معروف فإن هدف حزمة السياسات المالية المذكورة أعلاه هو تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوطاً تضخمية. ويتوقع ان ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح جماح التضخم بشكل ايجابي على الفقراء. ولكن يثار عادة التحفظ حول هذا الفهم، اذ ان الوقع النهائي على حالة الرفاه الاجتماعي يجب ان يتم تقصيه في إطار تطبيقي دون الركون إلى التوقعات النظرية.

من جانب آخر، يذكر أيضاً أن للسياسات المالية المعنية تأثيراً على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على مستوى الإنفاق الحكومي. ويقصد بهيكل الموازنة العامة التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق. ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالتعليم والصحة والتغذية ربما يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق. كذلك يلاحظ أنه حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي الإنفاق فإن ذلك قد لا يؤثر على الفقر بطريقة سلبية إذا ما صاحب الانخفاض تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق.

2 . قناة الطلب التجميعي والعمالة:
يتأتى أثر الطلب التجميعي على الفقر من انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ومن ثم انخفاض الاستثمار في الاقتصاد. وقد أوضحت معظم الدراسات التطبيقية حول وقع حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأثر السلبي على الاستثمار خصوصاً عندما تكون هنالك تكاملية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي يتأثر الطلب التجميعي سلباً بالسياسات الضريبية التي ترفع من أسعار مختلف الضرائب بهدف زيادة الإيراد الضريبي لخدمة هدف تخفيض العجز، وكذلك بالسياسات النقدية كالحد من التوسع الإئتمائي ورفع أسعار الفائدة، وذلك من خلال انخفاض الإنفاق الخاص في الاقتصاد الأمر الذي يتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمالة ما يتسبب بالتالي في ازدياد الفقر. ويتطلب التحقق من أثر السياسات التجميعية على الفقر بواسطة هذه القناة تقصياً تطبيقياً كما في حالة قناة الإنفاق الحكومي وذلك نظراً لعدد من التوقعات النظرية التي ربما ترتب عليها إلغاء هذه التأثيرات السلبية.

3 . قناة التضخم:
يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلاً في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر. وعادة ما يكون وقع التضخم مكبراً في حالة الفقراء الذين تكون دخولهم إسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذين يفتقدون أدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية أو أصول قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الإسمية في شكل نقود سائلة. وعليه يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى ازدياد الفقر.

4 . قناة سعر الصرف الحقيقي:
تهدف حزمة السياسات التجميعية المكونة من السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري.ومن ثم يتوقع أن تؤثر سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات لتحقق أغراضها. ويلاحظ في هذا الشأن أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بتخفيض السعر الإسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي يسهم في ارتفاع معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، ما يترتب عليه بالتالي ازدياد الفقر. من جانب آخر، يلاحظ أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي ربما ترتب عليه ازدياد في إنتاج سلع الصادرات الزراعية ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع. فإذا كان معظم هؤلاء من الفقراء فربما ترتب على ذلك انخفاض للفقر.

على صعيد آخر، يلاحظ أنه إذا تمت عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فإن ذلك يعني تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وينجم عن ذلك ازدياد البطالة في هذه القطاعات وانخفاض دخولها الحقيقية، ما يؤدي بالتالي إلى زيادة الفقر خصوصاً في القطاع الحضري.

يلاحظ من استعراض طرق تأثير هذه القنوات أنه لا توجد مقترحات نظرية فيما يتعلق باتجاه تأثيرها على حالة الفقر وأنه ينبغي استقصاء مثل هذه التأثيرات من خلال البحث التطبيقي المصمم لأغراض هذا الاستقصاء وهو مجال للبحوث التطبيقية حديث نسبياً وتكتنفه صعوبات جمة تتعلق بتوفر المعلومات وصياغة نماذج التقدير الملائمة.

رابعا: صياغة السياسات التجميعية والفقر:

أ. بعض الموجهات:

تبلور اتفاق عام على أن عملية صياغة السياسات التجميعية في الدول النامية لا بد أن تسترشد بهدف الإقلال من الفقر كمنطلق أساسي. ومن ثم لا بد من العناية بالاعتبارات التوزيعية في اختيار عناصر حزم السياسات بما في ذلك حزمة سياسات التثبيت وحزمة برامج التدخلات على المستوى الجزئي للأسر والمجموعات السكانية. وعلى هذا الأساس فقد أقترح أن تهتدي عملية صياغة السياسات التجميعية بعدد من الموجهات،(أنظر على سبيل المثال، فريرا و برينوشي ورافاليون 2000)، أهمها ما يلي:

تبلور اتفاق عام على أن عملية صياغة السياسات التجميعية في الدول النامية لا بد أن تسترشد بهدف الإقلال من الفقر كمنطلق أساسي.

- اختيار سياسات التثبيت الاقتصادي التجميعي التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية التجميعية بأقل تكلفة للقطاعات السكانية: ويلاحظ في هذا الصدد أن سياسة التثبيت الاقتصادي عادة ما تتم صياغتها للتعامل مع ظاهرة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، ما يترتب عليها انخفاض في الطلب العام ولو لفترة مرحلية. وفي مثل هذه الأحوال فإن أهم المبادئ التي يجب أن تتم مراعاتها في صياغة السياسات هي اختيار المدى الزمني لتحقيق أهداف السياسات ، والنمط الزمني لتتابع تطبيق السياسات والفترات الزمنية المناسبة لإنعاش الاقتصاد من خلال سياسة مالية توسعية وسياسية نقدية أكثر مرونة.

- التأكد من أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تعنى بالفقراء، وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفؤة وذات تغطية واسعة لمختلف قطاعات السكان. ويلاحظ في هذا الخصوص أهمية حماية الإنفاق على التعليم والصحة، والاستثمارات في البنيات الأساسية في الريف وفي مشروعات الصرف الصحي في الحضر وفي مشروعات تقديم الائتمان للفقراء. ويجب التأكد كذلك من عدم الإضرار بمصالح الفقراء فيما يتعلق بإلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصاً تلك التي يستفيد منها الفقراء.

- تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار.

- تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.

- تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة وقعها على الفقراء.

ب. سياسات وبرامج الإقلال من الفقر:

في إطار هذه الموجهات تتمحور معظم سياسات الإقلال من الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية. كما تشتمل على برامج للأشغال العامة وبرامج للتحويلات النقدية والعينية.

1 ـ شبكات الضمان الاجتماعي:

توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة وعدم دراية الفقراء بوجودها وانعدام حيلتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها. كذلك الحال توضح الشواهد أنه كثيراً ما يصعب القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في خضم الأزمات، اقتصادية كانت أو طبيعية، ذلك لأن الحكومات عادة ما تكون غير مستعدة لمثل هذه الأزمات، بالإضافة إلى نقص المعلومات وعدم توفر الموارد المالية والكوادر البشرية، الأمر الذي يعني أن تأسيس البنيات التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتاً وتخطيطاً.

وفي غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء، أكثر من غيرهم، للمعاناة من الأزمات. ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى يمثل السبيل الأنجح لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات. وقد أوضحت التجارب أنه يتوجب إعادة النظر في التفرقة بين "برامج الإغاثة" و "برامج التنمية" فيما يتعلق بالفقراء وبتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي. ففي الأحوال العادية توفر شبكات الضمان الاجتماعي آلية لتأمين الفقراء ضد انهيار دخولهم وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المرتفعة والعوائد المرتفعة أيضاً ما يرفع من إنتاجيتهم ويحفز النمو على المستوى التجميعي. وعليه فإن توفر شبكات الضمان الاجتماعي من شأنه ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عندما تقع الأزمات وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، على قلتها، لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن النظر إلى شبكات الضمان الاجتماعي على أنها استثمار تنموي طويل المدى وليس على أنها عبء على الميزانية الجارية للدولة.

يعتبر تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى، السبيل الأنجح لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات.

تمثل شبكات الضمان الاجتماعي، كآلية لتأمين الفقراء ضد مخاطر انهيار دخولهم، أحد مكونات إستراتيجية شاملة للإقلال من الفقر حيث تهتم المكونات الأخرى بتحقيق، وضمان استمرار، النمو الاقتصادي، واطراد الاستثمار في رأس المال البشري. وتتمثل الميزة النسبية لشبكات الضمان الاجتماعي في توفيرها لآلية التأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات تقليدية وغير رسمية للتأمين لأغراض الإقلال من مخاطر انخفاض الدخول وأغراض توزيع المخاطر، وهي آليات على نجاعتها في المدى القصير ولمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بأحداث التنمية والانعتاق من أسر الفقر.

يترتب على هذه الاعتبارات أن القضية فيما يتعلق بتأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بواسطة الدولة لا تكمن فيما إذا كانت هذه الشبكات العامة ستحل محل الشبكات التقليدية، وإنما تكمن فيما إذا كانت ستوفر آلية للتأمين أكثر كفاءة وأكثر عدالة. وفي تصميم شبكات الضمان الاجتماعي بواسطة الحكومات يمكن الاهتداء بالمبادئ التالية التي استنبطت من التجارب العملية:

- أن تتجاوب شبكات الضمان بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء وأن لا تكون معتمدة بدرجة كبيرة على التصرف الإداري. ويعني هذا المبدأ أنه يمكن لشبكات الضمان أن تعمل بمستويات متواضعة خلال الأوقات العادية.

- أن تتجنب شبكات الضمان توفير الحوافز السلبية كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة.

- أن تكون شبكات الضمان ذات كفاءة بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.

لا تعنى هذه المبادئ العامة أنه يتوجب تصميم شبكات الضمان بحيث تعتمد على استهداف دقيق للذين يمكن أن يستفيدوا من البرامج المدرجة تحت الشبكة إذ أن عملية الاستهداف نفسها تنطوي على تكاليف ومن ثم فإنه ليس هنالك ما يؤكد نجاعة الاستهداف الدقيق في تصديه للفقر ومساعدة الفقراء. واستنادا على هذه المبادئ، وعلى دروس التجربة العملية، يمكن النظر إلى حزمة من البرامج التي برهنت على نجاحها في حماية الفقراء في فترات الأزمات. وتنقسم هذه البرامج إلى تلك التي توفر فرص العمل للذين يستطيعونه وتلك التي توفر الدعم النقدي للذين لا يستطيعون أو الذين لا ينبغي أن يعملوا.

2 ـ برامج الأشغال العامة:
يمكن تصميم هذه البرامج استنادا على المبادئ التالية:

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.
- أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفراً بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية.
- أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية.
- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.
- أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين لعمل للتقدم للوظائف ولتشغيل أكبر عدد منهم وتشجيع الآخرين للبحث عن وظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبياً.
- ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة هو تمكين كل الراغبين في العمل في الحصول على وظائف وبغير ذلك فإن المشروع يكون قد فشل في توفير شبكة للضمان الاجتماعي.

3 ـ برامج التحويلات النقدية والعينية:
تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم. تشتمل هذه البرامج الذي يتم التحكم ببدايتها ونهايتها وتوسعها، على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الازمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك. وينبغي أخذ الحذر في تصميم مثل هذه البرامج ففي كثير من الأحيان يكون المطلوب من توفير الائتمان هو منح وليس قروض ومن ثم ينبغي أن يتنبه الجهاز الإداري لهذه الأنظمة إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء.

أهداف التنمية الدولية

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015.
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- توصيل الخدمات الصحية الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول عام 2015.
- تنفيذ إستراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015 حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015.

المصدر: غوبتا وهاموند وليت وسوانسون (2000)

خامسا: ملاحظات ختامية:

يتضح مما سبق أن صياغة سياسات ملائمة لتحقيق الهدف الدولي للتنمية الرامي إلى الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الحالي، كما يعبر عنه مؤشر عدد الرؤوس، يتطلب قياس الفقر على أساس المنهجية الكمية المهيمنة في الدراسات التطبيقية. كذلك يتضح أن تطبيق هذه المنهجية يتطلب توفير معلومات تفصيلية حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد المعني، كما يتطلب تقدير خط للفقر يعبر عن الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها الفرد.

تتوفر عادة المعلومات التفصيلية حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع من خلال المعلومات التي توفرها مسوحات ميزانية الأسرة، وهي مسوحات يمكن أن تقوم بها الحكومات بطريقة دورية. وحتى وقت قريب كان توفر المعلومات التفصيلية قيداً حاكماً على قياس الفقر في عدد من الدول النامية وذلك بسبب التكلفة المرتفعة نسبياً لهذه المسوحات. وتغير هذا الحال منذ بداية التسعينات والتي شهدت دعماً فنياً من قبل البنك الدولي، ما وفر قاعدة عريضة نسبياً للمعلومات حول توزيع الإنفاق والدخل في عدد كبير من الدول النامية. الامر الذي أتاح بالتالي تقدير ومقارنة مؤشرات الفقر على مستوى الأقاليم النامية. بالإضافة إلى ذلك قام ديننجر وإسكوير (1996) ببناء قاعدة للمعلومات راقية النوعية لعدد كبير من الدول.

تتوفر في قاعدة المعلومات راقية النوعية التي استخدمها البنك الدولي (2000) لتقدير الفقر في مختلف أقاليم العالم النامي معلومات لتوزيع الإنفاق في ستة دول عربية هي الجزائر التي توفرت لها مسوحات للإنفاق لعامي (1988 و 1995)، ومصر (1991 و 1995) والأردن (1987 و 1992 و 1997) وتونس (1985 و 1990) واليمن (1992 و 1998). هذا وأوضحت تقديرات شن ورافاليون (2000) أن الدول العربية كمجموعة تتمتع بأدنى مؤشر للفقر بين كل أقاليم العالم النامي على أساس خط الفقر الدولي دولار للفرد في اليوم. وعلى الرغم من أهمية هذه النتيجة إلا أن تقديرات مؤشر عدد الرؤوس التي استندت إليها، لا تتوافق مع التقديرات التي توصل إليها باحثون من الدول العربية والتي تستند على خطوط قطرية للفقر أفرزت قيماً مرتفعة نسبياً لمؤشر انتشار الفقر في عدد من الدول العربية مقارنة بالتقديرات الدولية (أنظر على سبيل المثال، الفارس 2001).

المراجع باللغة العربية

الغزالي، الأمام محمد، (1991)، الفقر والزهد؛ سلسلة إحياء علوم الدين 10؛ تهذيب وتعليق الشيخ زهير الكبي؛ دار الفكر العربي؛ بيروت، لبنان.

غوبتا، س.، وهاموند، ب.، وليت، د.، و إ. سوانسون (2000)، "التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ المجلد 37، العدد 4.

الفارس، ع.، (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ناريان، د. (2000)، "الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ المجلد 37، العدد 4.

المراجع باللغة الإنكليزية

Agenor, R.P., (1998), “Stabilization Policies, Poverty and the Labor Market”; IMF, Washington.
Atkinson, A.B., (1987), “On the Measurement of Poverty”; Econometrica, vol. 55.
Atkinson, A.B., (1998), Poverty in Europe; Blackwell, Oxford.
Chambers, R., (1994), “The Origins of Participatory Rural Appraisal”; World Development, vol. 22.
Chambers, R., (1997), Whose Reality? Putting First Last; Intermediate Technology Development; London.
Chen, S. and M. Ravallion, (2000), “How did the World’s Poorest Fare in the 1990s?”; World Bank, Washington D.C.
Deininger, K. and L. Squire, (1996), “A New Data Set for Measuring Income Inequality”; World Bank Economic Review, vol. 10, no. 2.
Ferreira, F. Premmushi, G. and M. Ravallion, (2001),“Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond”; unpublished paper World Bank, Washington.
Foster, J., Greer, J. and E. Thorbecke, (1984), “A New Class of Decomposable Poverty Measures”; Econometrica, vol. 51, no. 1.
Greer, J. and E. Thorbecks (1986), “A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya”; Journal of Development Economies, vol. 24.
Narayan, D., (2000), “Poverty is Powerlessness and Voicelessness”; Finance and Development, vol. 37, no. 4.
Ravallion, M., (1998), “Poverty Lines in Theory and Practice”; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.C.
Rowntree, B., (1901), Poverty: A Case of Town Life; Macmillan, London.
Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Anchor Books, New York.
Sen, A.K., (1976), “Poverty: An Ordinal Approach to Measurement”; Econometrica, vol. 44.
World Bank, (1990), World Development Report; Oxford University Press, Oxford.
World Bank, (2000), World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty; Oxford University Press, Oxford.
Zheng, B., (1997), “Aggregate Poverty Measures”; Journal of Economic Surveys, vol. 11, no. 2.
Zheng, B., (2000), “Poverty Orderings”; Journal of Economic Surveys, vol. 14, no.4.

استحالة مكافحة الفقر بدون التزام الدول
الغنية بزيادة المساعدات الإنمائية

ذكر تقرير التمويل الإنمائي العالمي لعام 2002 الصادر عن البنك الدولي، إن النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر فقرا المعتمدة على تصدير المواد الأولية، سيكون ضئيلا نتيجة استمرار ضعف أسعار هذه المواد، ما يؤدي إلى إخفاق هذه البلدان في بلوغ معدلات النمو اللازمة للوفاء بالهدف العالمي المتمثل في تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف فيما بين عام 1990 وعام2015.

ورأى التقرير إن استمرار تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، يوسع الفجوة بين توفر المعونات وبين احتياجات أشد البلدان فقرا. فقد انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية بحدة في التسعينيات من القرن الماضي عقب انتهاء الحرب الباردة، ففي عام 2001 كان مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيمة الدولارية المعدلة بما يأخذ التضخم في الاعتبار أقل بنسبة 20 في المائة مما كان في عام1990.

وأكد التقرير على الحاجة إلى اتخاذ زعماء العالم خطوات ملموسة لزيادة حجم المساعدات الإنمائية لبلوغ المستوى المستهدف وهو 0.7 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. إذ لم يبلغ هذا المستوى سوى ستة بلدان مانحة فقط. ويقدر التقرير انه ستكون هناك حاجة لما يتراوح بين 40 و 60 مليون دولار أمريكي من المعونات السنوية الإضافية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وذلك على فرض تحسن أداء البلدان النامية، ومبادة البلدان الغنية بفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية.